في اطار النقاش الذي نظمه منتدى الوفاق المدني بين العرب واليهود

تسيبي لفني وزيرة الخارجية: عرب اسرائيل سيكونون مثل يهود امريكا

■ سألنا تسيبي لفني في بداية المقابلة اذا كانت تؤيد دولة يهودية أم دولة لكل مواطنيها، فقالت انها تريد أن تبدأ من مكان آخر، وانها ستتطرق الى ذلك لاحقا. «حسب رؤيتي، يتحدد هدفي الوجودي هنا وهدف الشعب اليهودي باقامة وطن قومي للشعب اليهودي هنا، كدولة ديمقراطية بما في ذلك المساواة بين كل مواطنيها. لذلك، أنا أريد أن أتجنب رفع شعار دولة لكل مواطنيها أو عدم رفعه».

المقابلة مع تسيبي لفني جرت في اطار النقاش الذي نظمه منتدى الوفاق المدني بين العرب واليهود كجزء من مشروع لاستيضاح مواقف الاحزاب من عرب اسرائيل. المنتدى الذي ينشط في اطار مجلس «ياحد» (أي معا)، يصدر صحيفة عربية ـ عبرية اسمها «دوعيط» (أي ثنائية القلم). المبادرة جاءت بعد أن تبين أن اغلبية الاحزاب تميل الى تجاهل المواطنين العرب في اسرائيل. وفي هذه المعركة أكثر من السابق، لا توجد مغازلة للعرب، كما أن الفصول البرامجية السياسية حول العرب في الدولة لا تحظى بالاهتمام الجدي.

تسيبي لفني قالت لزهير أندراوس من صحيفة «كل العرب» ولـ آري شبيط من «هآرتس» انها ستسعى الى صياغة المبادىء التي يتوجب أن تسير عليها الدولة حسب رأيها: «أنا اريد أن ألغي مضمون دولة اسرائيل كدولة يهودية من خلال القول أن اليهودية هي ديمقراطية، ولذلك ليس هناك تصادم. بامكاني أن أتفهم الوضع الذي لا تتحدث فيه رموزي، من نشيد وطني وعَلَم، لكل المواطنين في الدولة. وعليه أود أن أقترح صفقة عادلة للشعبين اللذين يعيشان هنا. حاجتي في حل الصراع الاسرائيلي الفلسطيني وقبول مبدأ الدولتين لا تهدف فقط الى حل ديمغرافي، وانما الى توفير حل قومي في مكان آخر ليس ضمن دولة اسرائيل، لمواطني الدولة العرب. استعدادي للتنازل عن جزء يوجد لي حق فيه كشعب يهدف الى انشاء وضع تكون فيه للشعب الآخر دولة قومية. وكل واحد من أبناء الشعبين يستطيع في هذه الحالة أن يعرف أين يريد أن يجسد حقه القومي مع هويته كمواطن في نفس المكان».

■ زهير اندراوس: وعدا عن ذلك، هل تعتقدين أن هناك مساواة في الحقوق بالنسبة للعرب؟

■ لا. أنا لا اعتقد أن دولة اسرائيل عرفت كيف تعطي المساواة المتوجبة عليها لكل مواطني الدولة. هناك اصلاح في بعض الجوانب، وهناك لجنة كان شارون على رأسها لتحديد الميزانيات وجسر الهوات الناشئة عبر السنين.

■ آري شبيط: في ظل اتفاق السلام يمكن القول أن هذا النموذج منطقي، ولكننا لا نسير نحو نهاية الصراع حاليا وانما الى وضع الدولتين من دون تسوية، وهذا يعني عدم وجود حل. الصراع بين الدولة القومية اليهودية وبين شعب الأقلية العربية سيزداد تصاعدا؟

■ لذلك اعتقد أن المصلحة تكمن في انهاء هذا الصراع في أسرع وقت ممكن. أنا اعتقد أن الوقت لا يسير في مصلحتي بسبب عملية فقدان اسرائيل لشرعيتها، حيث توضع علامة استفهام على مفهوم الدولة القومية، ولأنه كلما بقي الصراع مفتوحا، كلما ازداد الشرخ. أنا لا استطيع أن أضع نفسي في مكان عرب اسرائيل، ولكنني سأحاول فهم مشاعر من يكون مواطنا في دولة تصب كل اهتمامها على اقامة وطن قومي لليهود. الدولة الفلسطينية العتيدة ستوفر الحل للفلسطينيين أينما كانوا، بمن فيهم مواطنو دولة اسرائيل العرب الذين يرتبطون بهذا المكان.

■ توم سيغف: أنا أنظر الى قائمة كديما ولا أرى عربيا فيها، هل هذا مقبول لديك؟

■ هذا خطأ.

■ توم سيغف: خطأ؟

■ خطأ لأنني لم أصر على ذلك بدرجة كافية. هناك عربي في الموقع 51، وهو احمد رباح، وهذا ليس كافيا.

■ اندراوس: هناك في الشارع العربي الفلسطيني داخل الخط الاخضر موقف يقول ان علينا أن نشكل برلمانا أشبه بالمجلس التمثيلي للعرب الفلسطينيين الذين يعيشون في اسرائيل، ذلك لانه كيف سأشعر أنا أنني اسرائيلي في الوقت الذي لا أريد فيه أن أشعر أنني اسرائيلي؟

■ هل تتفق مع هذا المطلب، أم أنك جزء من مطلب اقامة الدولة الفلسطينية؟.

■ اندراوس: أنا أؤيد الدولة الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1967 وعاصمتها القدس الشرقية الى جانب دولة اسرائيل بالتأكيد.

■ اذا، أنت قد عبرت من خلال ما قلته حسب وجهة نظري عن احتياجاتك القومية. هذا لا يعني أنني سأوقع غدا على هذا الاتفاق وأحل قضية الحدود، ولكن اذا كان هذا ما تريده فعليك أن تقول: هنا تنتهي مطالبي القومية.

■ توم سيغف: كيف سيعبر عن ارتباطه بالدولة التي ستتشكل من وراء الحدود؟

■ ارتباطه هو كمواطن في دولة اسرائيل. اذا كان يريد أن ينهض في الصباح وينظر الى علمه القومي فهو ليس هنا. طالما أنه هنا وقبل قواعد اللعبة، فهو مدعو للبقاء. أنا لا أقول ذلك بفَوقية، واستطيع أن أكون راضية بيني وبين نفسي لأنني لم أحرمه من أي حق منذ اللحظة التي وافقت فيها على مفهوم الدولتين.

■ اندراوس: هل تعارضين حقوقا عامة وحقوقا لأقلية قومية؟

■ حين تستخدم مصطلحات كهذه فكأنك تقول أنا أريد الانفصال، وأن أكون مستقلا عن السلطة المركزية. لهذا الأمر ستكون عواقب مقلقة طول الوقت، ولكن حسب وجهة نظري، فقد تخليت عن جزء من البلاد لاقامة الدولة اليهودية، وأنت تقول الآن، حسنا، الآن وبعد أن حققت لاخواني حقوقهم القومية، فانني أريد تجسيد حقوقي القومية في اطارك القومي. فلا يكون.

■ سيغف: هل منع توحيد العائلات يناسب آراءك؟

■ حق العودة هو الذي يناسب آرائي، وحَق العودة يميز بين انسان وآخر في دخوله الى اسرائيل. فهو يسمح لليهود بالدخول الى اسرائيل، ولا يسمح بذلك لمن هو ليس يهوديا، وحاجتي لاقامة دولة قومية يهودية ديمقراطية تستوجب اغلبية يهودية، لذلك فان بوابة الدخول الى اسرائيل يجب أن تميز بين جماعة واخرى، وبين انسان وآخر.

■ سيغف: احدى الطرق لتجسيد هذه الاغلبية اليهودية هي فكرة ليبرمان القيام بعملية تبادل سكاني وفقا للتوزيع الديمغرافي. فما هو رأيك؟

■ كل مواطن في اسرائيل له الحَق في اختيار المكان الذي يريد العيش فيه، والحدود هي مسألة تسوية، وعندما نصل الى ذلك بيننا وبين الفلسطينيين، فهذا لا يعدو اقتراحا نظريا، وليس جزءا من الحوار الذي أُجريه، وهذا ليس خيارا أقوم بدراسته.

■ اندراوس: هل تؤيدين خدمة العرب في الجيش الاسرائيلي؟

■ أنا لا أعارض خدمة العرب في الجيش الاسرائيلي، أما اذا كان ذلك قسريا فهذه ستكون مشكلة. ولكن مسيرة يُسهم فيها كل واحد في اطار لا يكون قسريا، فبالتأكيد أن الخدمة العسكرية جيدة في نظري، ويصعب علي فهم سبب رفض الجمهور العربي وزعامته لهذا الأمر. فقد انشغلت في هذا الأمر، وفوجئت من سماع المعارضة، فاذا كنت

تسيبي لفني

تعارض، فان رأيك يهمني أكثر.

■ اندراوس: الدروز، على سبيل المثال، يخدمون في الجيش منذ قيام الدولة، مجلي ووهبة، من حزب كديما، يعيشان في بيت جن التي سقط منها نحو 50 شخصا في حروب اسرائيل، ومع ذلك، التمييز في هذه القرية يصرخ الى عنان السماء. وأنا أراهنك بأن السيارة التي تسافرين فيها لا يمكنها المرور في القرية، مع انها هي التي تُسوق برامجكم في الوسط العربي. فاذا لم تحقق الخدمة العسكرية المساواة لهذه الأقلية التي خدمت الدولة، كيف تطلبين مني الموافقة؟

■ ألا تعتقد أن الانشغال في الموضوع الاجتماعي ـ المدني يزيد ايضا لنفس الانسان، الجزء الذي يشارك هو شخصيا به في أي عملية اجتماعية؟ أنا اعتقد ذلك. ومع هذا، فأنا لا أطرحه كشرط لازم لإحقاق المساواة في الحقوق. فالمساواة في الحقوق هي أمر واجب، وهي غير مرتبطة بالتصويت ولا بأي شيء آخر.

أجرت المقابلة: نوريت وورغرافت
كاتبة في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/12

غير موجه في الأساس الى الغرب واسرائيل

الغليان الذي يصيب العالم الاسلامي والتقلبات والصراعات كلها تعبير عن فوضى داخلية وصراع داخلي بين المسلمين

■ إن من يعتقد أن العالم غارق في حرب ثقافات بين الاسلام والغرب لا تنقصه البراهين: فهناك القاعدة واسامة ابن لادن، واعمال الشغب العنيفة في إثر الرسومات الكاريكاتورية، وتصريحات رئيس ايران عن عالم «بغير امريكا واسرائيل»، وفوز حماس في الانتخابات الفلسطينية.

لكن الصورة أكثر تعقيدا: اذا كانت توجد حرب ـ وتوجد حرب ـ فانها ليست بين الاسلام والغرب، بل هي حرب داخل العالم الاسلامي. فبن لادن لا يرى امريكا عدوه الرئيس، بل النظام السعودي، وهو كما تعلمون نظام اسلامي قمعي، يقوم على اصولية أكثر تطرفا من النظام في ايران (مثلا فيما يتعلق بالانتخابات، وحقوق النساء ومكانة غير المسلمين)، وعدو الاخوان المسلمين في مصر هو نظام مبارك، الذي ترك قليلا القطاع في المدة الأخيرة نتاج ضغط غربي، لكنه يتابع التراث الناصري لاضطهاد الاخوان المسلمين.

الحكومة الحالية في تركيا، التي تقوم على حزب اسلامي، يهددها غُلاة مسلمون استعملوا ارهابا أكثر دموية من أية مرة كانت؛ والأعداء الأشد لرئيس باكستان مشرف أحزاب وجماعات اسلامية اصولية.

وننتهي الى العراق آخرا. فالارهاب السني ليس موجها الى الاحتلال الامريكي فقط ـ بل الى الكثرة الشيعية والقلة الكردية في الأساس: لكي نفهم ما حدث هناك أخيرا ـ ارهابيون سُنيون فجروا أحد المساجد الأكثر قدسية للشيعة، وفي رد على ذلك هوجمت عشرات المساجد لأهل السنة في بغداد وفي مدن اخرى.

في الحقيقة أن العالم الاسلامي مثل قدر يغلي، ومع انعدام مؤسسات وتَقاليد تعددية وتسامح، فان يد العنف والقتل هي العليا: لكن القتل موجه بادىء ذي بدء الى مسلمين آخرين ـ أكثر اعتدالا، وعلمانيين، وأبناء طوائف اخرى. كما قد تعلمون الغرب واسرائيل مستهدفان ايضا ـ لكن هذه في الأساس حرب أهلية داخل المسلمين.

سبب ذلك بسيط جدا: الاسلام لم تجرِ عليه تلك التغييرات التي أفضت في الغرب ـ بعقب الاصلاح البروتستانتي، والتنوير والثورة الفرنسية ـ الى نمو ثقافة علمانية ديمقراطية، تعددية، حرية ومتسامحة. ومن جهة اخرى، العالم الاسلامي ـ وبخاصة العالم العربي ـ لم يفلح الى الآن في مواجهة تحدي الحداثة، وهو يشعر بأنه مكسور ومُهان، لا يمكن أن نعلم هل سينشأ عن الانقلابات الحالية في العالم الاسلامي تلك الأطر السياسية والقيم التعددية التي صاغت نماذج حكم ومجتمع تشبه تلك التي في الغرب: كل تصور جبري سيكون مخطوءا. لكننا حتى اذا لم نعلم من الذي سيفوز في النضال الاسلامي الداخلي هذا ـ المعتدلون أم المتطرفون ـ يجب أن نذكر أن ما يحدث الآن بين المسلمين هو في أساسه صراع داخلي على صورتهم ومستقبلهم، لا صراع مع الغرب.

شلومو أفنيري
محاضر في الجامعة العبرية
(يديعوت احرونوت) 2006/3/12

تصريحات اولمرت غامضة وعليه أن يكون أكثر شجاعة وأن يعلن عن عزمه على اصلاح خلل التوسع في 1967

■ الله والشيطان موجودان في التفاصيل الصغيرة ـ وايهود اولمرت تجاهلها عن قصد في مقابلاته الصحفية في نهاية الاسبوع. من يقرأ اقواله ويسمعها يجد نفسه مع انطباعات عامة فقط حول الاتجاه الذي يراهن قائد حزب كديما في قيادة الدولة بناء عليه. القائم بأعمال رئيس الوزراء طرح في الواقع هدفا يميزه عن الحزبين المنافسين الأساسيين ـ العمل والليكود ـ إلا أنه بقي غامضا في ترجمة نبوءته الى لغة عملية فاعلة. ترجمته غير واضحة لدرجة تجعل تحقيق الهدف الذي يسعى اليه مسألة مشكوكا فيها.

اولمرت يؤكد مسألة معروفة منذ ثلاثة اشهر: كديما سيسعى الى انسحاب أحادي الجانب من جزء من الضفة الغربية لأن قادته قد يئسوا من التفاوض مع الفلسطينيين. هذا هو النهج الذي سار شارون على هديه عندما تأكد من عجز أبو مازن للاستجابة لتوقعاته، ومن ثم أصبح هذا النهج أكثر قوة بعد انتصار حماس.

مجرد تشكيل كديما يعبر عن تشخيص تشاؤمي لفرص اسرائيل في تسوية صراعها مع الفلسطينيين: شارون اختار الاستنتاج بعدم وجود شريك في المفاوضات، ومن هذه النقطة اشتق طريقه السياسي الجديد. التزامه بخريطة الطريق كان ضريبة كلامية فقط. ضمن هذا السياق يعتبر اولمرت امتدادا فعليا لنهج الأب المؤسس لكديما.

مقابلات اولمرت الصحفية كانت تذكيرا بالمواقف المعروفة. كما انطوت على جدوى معينة لانها أنعشت التمايزات بين الاحزاب الثلاثة الكبرى: في مواجهة الانسحاب أحادي الجانب الذي ينادي به حزب كديما، ينادي حزب العمل بالتفاوض مع الفلسطينيين، بينما يؤمن الليكود بالسياسة العسكرية الطاغية ويطمح الى مواصلة السيطرة على المناطق. مع ذلك نجد أن إسهام اولمرت في الجدل الجماهيري عشية الانتخابات محدود: المسألة لا تقتصر فقط على أن الخدع والاستطلاعات تغطي على الجدل الوطني الذي كان مفترضا حول مستقبل المناطق، لا بل أن تصريحات اولمرت التي لم تخرج عن ذلك ليست أكثر من توزيع الوعود الغامضة بلا أي رصيد تنفيذي يُذكر.

ذلك لأن ما قاله اولمرت خلال مقابلاته هو أنه سيقود اسرائيل خلال اربع سنوات الى مستقبل زاهر وواقع يكون فيه فصل تام بيننا وبين اغلبية الفلسطينيين. هو يعد بدولة مستقرة خلف حدود دائمة وفي ظروف أمنية مُحسنةَ مع قدر أقل من العنف الخارجي ومع قدر أكبر من الأمن الشخصي. كيف سيحقق هذا الهدف، وماذا سيفعل في الشهر الأول بعد انتخابه حتى يتقدم نحوه، وما هي المحطات الانتقالية على طريق هذا الهدف؟ اولمرت لا يُفصل. بذلك هو لا يختلف عن مُطلق البالونات، بنيامين نتنياهو.

أضف الى ذلك أن المسار الذي يرسمه اولمرت يمكن أن يميز بين الألغام المُعدة لاحباط نواياه من كل حدب وصوب: هو يتحدث عن الانفصال عن الفلسطينيين، ولكن ليس عن

اولمرت

اراضيهم بالتحديد. وهو يُبشر بالاستعداد للانسحاب ولكنه في نفس الوقت يحدد المساحة الواسعة التي ستشملها الكتل الاستيطانية والمناطق الأمنية التي يرغب في إبقائها بيد اسرائيل ـ مجسدا بذلك مدى عدمية افتراضه بقيادة الدولة نحو عهد يصبح فيه «العيش فيها رغيدا وسعيدا»، على خلفية اطلاق صواريخ القسام من غزة هو يعدنا بتحسن ملموس في الوضع الأمني من دون أن يوضح كَيف سيحقق ذلك من دون تفاوض مع الطرف الآخر.

اولمرت مثل كل من سبقوه في السنوات الأخيرة، يخشى من قطع الصلة غير الانفصامية: صحيح أنه قد وصل الى ادراك وجوب الخلاص من المناطق، إلا أنه ليس شجاعا بدرجة تكفي للقيام بذلك بعزم وإصرار. اولمرت يبدو كسياسي قصير القامة يسعى الى تحقيق حلمه الشخصي بأن يصبح رئيسا للوزراء، إلا أنه لا يجلب معه روحا قيادية كبرى، ولا يصل الى مرتبة السياسيين رفيعي القامة من الطراز الآخر. يبدو أن اولمرت يعرف أن الوقت قد حان لاصلاح خطأ حزيران (يونيو) 1967 التاريخي واعادة اسرائيل الى مسار التطور العقلاني الملائم لمقاساتها. وما زال عليه بعد أن يقنع الناخبين بأنه يشعر بمسؤولية الأمانة والرسالة والقدرة المطلوبة لاخراج استنتاجه الى حيز العلن.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) 2006/3/12

خاضوا انتفاضتين كبرهان على عدم اكتفائهم بالتسول وسيخوضون الثالثة اذا أُجبروا على ذلك

«المساعدات الانسانية» المعطاة للفلسطينيين تهدف الى معاقبتهم عن خيارهم

■ الفك يهبط باستغراب نحو منحدرات الرقبة عندما يسمع الواحد منا السياسيين والمحللين وهم يتحدثون عن «البرامج السياسية» أو عن «خريطة الطريق الى أين». للحظة يبدو أن قادة الأمة ينقسمون الى شطرين فعليا: هؤلاء المشغولون جدا في اعداد الفقرات الأخيرة من برنامجهم السياسي واولئك الذين ينغمسون جدا في بلورة الخطة السياسية الناهضة التي تحبط برامج الفئة الاولى. الطرفان يرتكزان بقوة على الظرف الناجح الذي سنح لهم: حكم حماس يتيح المجال أمام أنصار الخطة السياسية لتكريس فرضية عدم وجود شريك في الطرف الآخر، الأمر الذي يسمح بالانتقال نحو النهج أحادي الجانب. أما دُعاة اللابرنامج فيُسوقون «الجدار الفولاذي» كوسيلة لمنع حماس من تعزيز قواها، أي أنه لا مجال للحديث بتاتا عن برنامج سياسي.

الأمر المثير هو أن الطرفين يتحدثان عن «إضعاف حماس» و«كبحها» و«حبسها» وكأن الانتخابات في المناطق لم تحدث وكأن الجمهور الفلسطيني لم يعط هذا التنظيم كامل دعمه. الافتراض، سواء عند عمير بيرتس أو عند نتنياهو أو اهود اولمرت أو تسيبي لفني، هو أن هناك معادلة سحرية: الضغط الاقتصادي على السلطة برئاسة حماس سيتمخض عن ردود فعل مدنية فلسطينية، الأمر الذي يدفع الديمقراطية الفلسطينية التي ولدت حماس الى إبعادها عن الحكم بعد عامين ووضع «شريك» ملائم على رأس السلطة.

مثل هذه الأحلام كانت ملازمة لكل العقوبات التي تُفرض على أي نظام كان: العقوبات الامريكية على ايران لم تتمخض عن نظام مؤيد للغرب كما أملوا، والعقوبات على العراق لم توصل الى الحكم زعيما لبيراليا أخضر، والعقوبات على السودان لاستبدال حكم الشريعة بنظام جمهوري لم تنجح. والحلم الأخير كان في لبنان حيث اعتقدت اسرائيل بينما كانت محتلة لهذا البلد أن الضغط العنيف على المدنيين سيؤدي الى تغيير الموقف من حزب الله. اذا كان هذا الحلم الاسرائيلي مثيرا للسخرية (والخوف في ظل الغباء العميق الذي يتميز به)، فقد أضيف اليه الآن تجسيد جديد رائع: «المساعدات الانسانية». من الواضح لمن ابتدعوا «خطة الحصار» أن من الواجب دفع الفلسطينيين الى التفكير بصورة جيدة عن اسرائيل الى أن يتحقق حلم العصيان المدني ضد قيادتهم، وإلا فانهم قد ينتخبون الجهاد الاسلامي بعد «سنتين ـ ثلاث». هذه هي وظيفة «المساعدة الانسانية»: شاحنات الغذاء تستطيع الدخول الى غزة والضفة، أما المال الناتج عن العمل والخدمات فلا يستطيع الدخول الى غزة، والى الضفة ايضا قدر المستطاع. من سيحتاج الغذاء أو الدواء يستطيع الحصول عليه من مراكز التوزيع. إلا أن من يقرأ تقرير وكالة الاغاثة الامريكية الذي نشر في الاسبوع الماضي، قد يشعر بالقلق من امكانية تحقيق هذه الخطة. التقرير يتحدث عن أن معبر كارني كان مغلقا بين 15 كانون الثاني (يناير) والخامس من شباط (فبراير)، ومن ثم أُعيد اغلاقه بعد 21 شباط (فبراير). كما أن من يقرأ عن وصف المصاعب التي تقف في طريق من ينتقل من مدينة الى اخرى في الضفة، كما تورد عميرة هاس في صحيفة «هآرتس»، يدرك أنه لا يوجد تفسير آخر «للمساعدة الانسانية». وما الضير في ذلك؟ أولم يُطبق في العراق ايضا في ظل صدام حسين نظام الغذاء والدواء.

هذا هو الشرك الذي يهبط اليه أصحاب نبوءات المستقبل الخالي من حماس. لأن مشكلة اسرائيل ليست مع حماس قوية أو ضعيفة، وانما هي مع الجمهور الفلسطيني الذي انتخبها. هذا الجمهور هو الذي يجب أن يُباد أو يُستبدل اذا كانوا يريدون الهدوء. لأن المشكلة مع هذا الجمهور على النحو التالي: اسرائيل جربت معه انتفاضتين متلاحقتين، واحدة «بيضاء» والثانية «حمراء». الاولى كانت متميزة بالحجر، والثانية بالعمليات الانتحارية. كلتا الانتفاضتين اندلعتا من قلب جمهور لم يوافق على الاكتفاء بـ «المساعدات الانسانية» أو بـ «الصدقات السياسية». الانتفاضة الاولى انتهت باتفاق اوسلو، أما الثانية فقد انتهت بأقل من ذلك بكثير ـ الهدنة. اذا كان علينا أن نختبر القدرة على توقع طابع الانتفاضة الثالثة، فان أحدا لن يخطىء في الاجابة على ذلك. ولكن، وكما هي العادة عندنا: لا يعرفون طالما لم يُجربوا.

تسفي برئيل
مراسل الصحيفة للشؤون العربية
(هآرتس) 2006/3/12

الفكرة التي طغت وتطغى على الحياة السياسية العامة والخاصة في اسرائيل هي فكرة التصرف من جانب واحد التي تناقض الحوار والتصالح

■ في ظاهر الأمر لم تكن هناك معركة انتخابية مُملة الى هذا الحد، على الأقل في كل ما يتعلق بالنزاع الاسرائيلي ـ الفلسطيني. فأكثر الأحزاب تريد نفس الشيء على التقريب. حتى إن الليكود قد سلّم لفكرة دولتين لشعبين، ولم تقترح ميرتس ايضا انسحابا كاملا الى حدود 1967، هل تعفنت الجدالات الايديولوجية الكبيرة وانكمشت الى مدى الامكانات بين انسحاب من نحو 88 في المئة من الضفة الى انسحاب من نحو 98 في المئة منها؟.

اللغة ايضا، لغة المعركة الانتخابية، ذات لون واحد على نحو عجيب. انها نوع من اللون الموحد الطاغي الذي فرض نفسه علينا جميعا. إن مزاوجات الكلمات التي أصبحت اشياء مثيرة تُزين البرامج الانتخابية للاحزاب الكبيرة: «الكتل الاستيطانية»، و«خطوات أحادية الجانب»، و«سنأخذ مصيرنا بأيدينا».

في الحقيقة أن سنواتنا الأخيرة كانت أحادية الجانب. ابتداء بالانسحاب من لبنان انسحابا أحادي الجانب في فترة ايهود باراك، تعريجا على الانسحاب أحادي الجانب من غزة الذي قاده شارون، وانتهاءا الى خطوات مستقبلية في الضفة تقترحها احزاب مختلفة، على رأسها كديما. فكرة أحادية الجانب احتلت كل شيء جيد، حتى إن العمل وميرتس أصبحا يُجمجمان بضعف حيالها.

إن كلمة الحوار فقط غابت، وأصبحت كلمة بذيئة لا يجوز لنا أن نكشف عنها. حتى اذا ما قمنا بخطوات ايجابية ـ مثل الانسحاب من لبنان وغزة ـ قد تفيد الطرفين، فهناك نوع من الميل الى فعل ذلك صدورا عن تجاهل الآخر وإهانته، وفي احيان ايضا مع زيادة تلميح: الفلسطينيون في غزة سيشتاقون الى الوضع السابق، وغزة ستنهار، والاجراء سيضر بهم فقط. هل إغراء التسبب بضرر غير متحكم فيه، حتى عندما نأخذ باجراءات سلام في ظاهر الأمر؟. وهاكم كلمة نابية اخرى: السلام. هل سمعها أحدكم في الزمن الأخير؟ هل يوجد حزب كبير يجرؤ على النطق بها في المعركة الانتخابية هذه؟ لقد لمع نجمها في كثير من المعارك الانتخابية ـ فالى ما قبل ثلاث سنين فقط كان حتى الليكود يتزين بها (شارون فقط سيأتي بالسلام). أما الآن، فكأنما أتت رقابة صلبة محت كل أثر لها.

غابت كلمة السلام لأن أحادية الجانب محتها. لا يوجد سلام أحادي الجانب. فالسلام يوجب الحوار. والانسحاب بلا حوار، مع إنكار الآخر واجراء تفاوض متعجرف مع أنفسنا فقط، لن يُقرب السلام، ولا الأمن ايضا كما يبدو.

كان الانسحاب من لبنان اجراءا صحيحا، لكن كان يجب تنفيذه من خلال الحوار مع حكومة لبنان. كان حوار كهذا سيُحسن الجو في المنطقة وربما يخلق التزاما ايضا ـ ولو كان جزئيا ـ لحكومة لبنان للحدود المشتركة. الانسحاب من غزة كان ايضا خطوة صحيحة. ولكن كان يمكن ويجب تنفيذه مع اجراء حوار مع الفلسطينيين، وبخاصة حيال حقيقة أنه لم يواجهنا قط زعيم أكثر اعتدالا وبعثا على الراحة من محمود عباس. كان حوار كهذا سيُقوي المعتدلين في السلطة، ويُسبب أن انجازا لا مثيل له في الماضي هو اخلاء عشرات المستوطنات في اسبوع واحد سيُسجل في سجلهم وينشىء زخما كان سيساعد في الاستمرار في العملية. إن الالحاح في إنكار وجود الآخر (لا يوجد شريك) والانسحاب بغير اتفاق وتعاون معه جلب لنا غير الشريك الحقيقي ـ حماس ـ كنوع من تلبية رغبة خفية. من هذه الناحية لم يُغير شارون وجهه، كما فكر كثير خطأ. شارون حرب لبنان وشارون اخلاء غزة لا يخالف بعضهما بعضا كثيرا. فمن ورائهما تقف نفس السياسة، سياسة عدم وجود الشريك، والإملاء بدل المحادثة، وفرض الارادة على الواقع. لم يطرأ هنا تحول حقيقي من اليمين الى اليسار. فاليسار، في جوهر طبيعته، يؤمن بالحوار وبالتقدم الى الاتفاقات، واليمين، وسواء أكان محتلا أو منسحبا، يتهرب من حوار كهذا. الانتخابات قريبة جدا، لكن الجدل السياسي الحقيقي لانتخابات 2006 لم يبدأ بعد. ليس ذلك جدلا في مدى الانسحاب من الضفة. انه جدل مبدئي في صورة العملية. هل ستظل اسرائيل تحكمها فكرة أحادية الجانب الخطرة، التي هي العكس التام للاصغاء، والمصالحة والطموح الى السلام، أم أنها ما تزال تؤمن، حتى في الظروف الصعبة التي انشأتها هي نفسها، بأن هناك احتمالاً للحوار، ولثنائية الجانب.

اذا كان حزب العمل يريد أن يقيم نفسه بديلا من كديما في المجال السياسي ايضا ـ لا في المجال الاقتصادي ـ الاجتماعي فقط ـ فيجب عليه أن يرفع علَم ثنائية الجانب. يجب عليه أن يعلن فورا أن الخطوات أحادية الجانب غير مقبولة عنده، وأنها تعارض روح اليسار، وأنه سيختار دائما طريق المحادثات. يجب عليه أن يحطم أسطورة أحادية الجانب التي أدارت رؤوسنا بسحرها الخطر وخنقت كل بديل. يجب عليه أن يُبين تبيينا لا لبس فيه أن هذا هو الفرق السياسي بينه وبين كديما، وان الحديث عن تصورين متعارضين، وأن يُمكّن بذلك المنتخبين من أن ينتخبوا انتخابا ذا معنى. في الوضع الحالي، الذي تدور فيه الدعاوة الانتخابية بلغة موحدة ـ طاغية وبغير جدل حقيقي، فان انتخابا كهذا غير ممكن.

عينار شيلو بروفيسور في الرياضيات
في الجامعة العبرية وأديب
(هآرتس) 2006/3/12

معارضو الدستور المجمع عليه في اسرائيل يريدون الابقاء على الوضع القائم وحفنة من القضاة يملون دستورا مفروضا لا يحظى بتأييد الاكثرية

■ بعد سنين من المباحثات أجرتها لجنة الدستور بمبادرة رئيسها، عضو الكنيست ميخائيل ايتان، وضعت على طاولة الكنيست مسودة اقتراح مبدئي لدستور في اسرائيل متفق عليه. المسودة ليست كاملة، وتشتمل على امكانات مختلفة تحتاج الى حسم المشرع، لكنها وثيقة ذكية، واساسية، تعبر عن جهود رئيس اللجنة لمحاولة التوصل الى اتفاق بين جميع أجزاء الشعب في شأن الموضوعات المبدئية التي تتصل بحياتنا ههنا.

بمقابلة ذلك، تحاول دوائر مختلفة تقديم وثيقة جبيزون ـ ميدان في موضوع الدين والدولة التي تقوم هي ايضا على محاولة شجاعة للتوصل الى اتفاق بين اجزاء الجمهور على مبادىء الوجود الاساسية.

بعد ان نشرت هذه المبادرات، صرخ عدد من الاصوات «الليبرالية» يعارض هذه المبادرات، بمزاعم واجابات مختلفة: فأولا، يوجد دستور في دولة اسرائيل لكننا ببساطة لم نعلم.. وثانيا، في اللحظة التي تحدث فيها «الثورة الدستورية» لا يعود هنالك محل لنقاش عام مجدد للاسئلة الاساسية عن العلاقات بين السلطات، مثل، من الذي يخول الغاء قوانين الكنيست، وما هو الاجراء المناسب لتعيين القضاة، وهل يغير الوضع الراهن في شؤون الدين والدولة وما اشبه ذلك. يجب ان تبقى، في زعمهم، هذه القرارات الجوهرية والاساسية في ايدي عدد قليل من القضاة «الليبراليين»، لتخليد الموجود ولكسح هذه الاسئلة تحت البساط.

كل انشغال بهذه الاسئلة الاساسية يراه الجذريون نقضا لمكانة المحكمة العليا، وتهديدا لـ «الجمهور المتنور». يفضل في رأيهم ان يستمر القضاة في فعلهم بحسب فهمهم بغير قواعد ملزمة، وان تستمر المحكمة العليا في اغراق الجمهور بالاحكام الليبرالية باسم «دين حقوق الانسان»، الذي اعتدناه مرغمين. ليس من الفضول أن نذكر، انه لا يوجد في دولة اسرائيل دستور، وان الآباء المؤسسين ارجأوا نقاش هذا السؤال، وأن ما يسمى دستورا هو في الاساس قانون أساس: كرامة الانسان وحريته، الذي جاز جوازا خاطفا في حشد الكنيست في سنة 1992، بمشاركة عدد ضئيل من اعضاء الكنيست. بناء على هذا القانون قررت المحكمة العليا، بعد انقضاء عدة سنين، انها مخولة الغاء قوانين الكنيست، وانه بناء على تلك «الثورة الدستورية» التي لم يقصد احد اليها، ابتدأت تعمل عملا كثيفا في اقرار شخصية الدولة وقيمها، مع نشر افكار ليبرالية، مثل فصل الدين عن الدولة و «دولة جميع مواطنيها»، التي هي من نصيب قلة في الشعب.

ان من يعتقد أن هذا الغموض حسن لمكانة المحكمة العليا، او الديمقراطية الاسرائيلية المنشقة والمقسومة، مخطىء. لكن كثيرا يعتقدون، وبينهم رئيس المحكمة المتقاعد موشيه لندوي ان على الكنيست ان تعود لتبحث هذه الاسئلة الاساسية، وان تحدد قواعد اللعبة بعد نقاش عام، وبغير اجراءات خاطفة. ان المبادرات المباركة، مثل اقتراح دستور متفق عليه او وثيقة جبيزون ـ ميدان، هي مفتاح لموافقة واسعة على أمر قواعد لعبة متفق عليها في المجتمع الاسرائيلي، مع اشراك اكثر الدوائر في الشعب في اتخاذ هذه الموافقة، على نحو يشبه الصورة التي قُبلت عليها وثيقة الاستقلال. كان الجمهور آنذاك ايضا منشقا ومنقسما، لكن وقع على تلك الوثيقة الاساسية جميع اعضاء ادارة الشعب، علمانيين ومتدينين، وصهاينة ومعارضين للصهيونية، وشيوعيين وحريديين.

ان اجماعا وطنيا واسعا بقدر الامكان على قوانين اللعبة الاساسية بين السلطات المختلفة، سيفضي الى تقوية ايمان الجمهور بالديمقراطية الاسرائيلية وبمؤسساتها، وفي ضمنها المحكمة العليا، وسيمنع الغربة الآخذة في الازدياد بين أجزاء واسعة من الشعب من هذه المؤسسات.

يرأون بستنجر
عضو في اللجنة المركزية لمكتب المحامين
(معاريف) 2006/3/12

سياسة المرشحين تصب في النهاية في استمرار الاحتلال

غياب شارون يفقد الانتخابات البرلمانية معناها

■ يبدو أنه كلما اقترب موعد الانتخابات البرلمانية، ينطبق عليها مثل ذلك الرجل الذي نفخ فيها الروح في بدايتها ثم غط في نوم عميق.

شيئا فشيئا يبدو أن «طعما» خفيا قد انغمس فيها ويمنعها من أن تستيقظ، يخلط فيها الذهب بالقش ويحول الدراما الى ملل. وكأن اختفاء اريئيل شارون منها لم يسلبها مصدرها فقط، بل طعمها كذلك. اذا اعتدنا الاعتقاد في الماضي بأنه تكفي عملية ارهابية واحدة لحرق أحد المرشحين في الانتخابات، جاء هذا الحادث الصحي المأساوي الذي أثبت قدرته على إشعال الحريق في العملية الانتخابية برمتها. فحادث واحد هزم كل «الرابطة» المتنافسة على «كأس الدولة»، وهذا الانفجار الذي جاء في أعقاب انفجارات سياسية لم يتبق بعدها إلا ثلاثة احزاب كبيرة متنافسة يتزعمها «قباطنة بدائل»، وكما هي الحال في كل رياضة وطنية، فانه يمكن مع ذلك اجراء المباراة على الأضواء الكاشفة، ولكن الجمهور سيدير ظهره مغادرا اذا غاب النجم عن الملعب.

الانتخابات التي تُقدّم الآن لها طعم يشبه وجبة أوصي عليها من مطاعم الوجبات السريعة، وهذا يفسر أنه بدلا من زيادة 20 في المئة من اصوات الناخبين (كما قدروا ذلك في الاستطلاعات قبل أن تتوقف الانتخابات في «هداسا»)، فان الحديث يدور الآن عن 20 في المئة من الاصوات العائمة قبل اسبوعين من موعد الانتخابات. والجمهور الذي اعتاد على طريقة «اعتمد» الشارونية، لا يشعر أنه قادم «للتصويت»، بل انه قادم «للمقامرة»، وأن الـ «لا» لشارون تبدو مثل «مع» النائمة، وهو مضطر لأن يعطي صوته لمن لا يخفق له قلبه، لغرباء، بدلا من بيته السياسي الوطني، وحين نتحدث عن مقامرة على احتمال «أن تصلح بيتك»، فان كثيرا من الناس يفضلون الاستثمار في يانصيب هبايس.

قليلون جدا هم المتنبهون لهذا اليانصيب المتفائل الذي نتج عن غياب شارون، لاحتمالية انتخاب زعامة لا يكفي أن تُنتخب، ولكن على الأقل تستطيع اثبات نفسها، والتي يمكن أن تثبت قدرتها والتعاون من اجل العمل الفعلي الذي قد يوصلها في نهاية المطاف الى قلوب الاسرائيليين. فالزعامة البارعة التي أوجدت واقعا مثاليا قد مُحيت لصالح الموضوعية: أي التصويت لمرشحين مستواهم بمستوى النظر العادي، «فهذا هو الموجود». ولكن ما يبعث به ذلك الـ «سمين الانتخابات» أكثر تأثيرا وأصالة. احتمال العودة الى بلورة الـ «الواقع» الاسرائيلي القريب وكأنه من فعل يد انسان يبدأ بالاستعداد كأي مَواطن ليعطي هذه الانتخابات «حظا».

أبعاد تصريحات يعلون في واشنطن أقل ضررا من استمرارية الظاهرة التي تمثلها. فقد سبقه الجنرال موفاز بالوظيفة والوقت، في الاسبوعين اللذين سبقا خلعه للبزة العسكرية كرئيس للاركان وهبوطه في عالم السياسة، كذلك كان حال موفاز الذي خطا على طريق «الثرثرة» التي تميز اسرائيل، وذلك خلال الاستعدادات لمهاجمة العراق، وهبط في الولايات المتحدة مثل مدفع لكي يوضح للامريكيين «قدراتنا العسكرية»، ولدمج اسرائيل بالقوة في تلك الاتصالات الحساسة التي كانت دائرة لتشكيل الائتلاف. ولكي يخلقا لأنفسهما «ارضية»، فهم «أبطال الجيش» يواصلون الهبوط في الساحة السياسية مثلما تدور الفيلة في حانوت الخزف مثيرة عواصف وفوضى تكلفنا الكثير من اجل اصلاحها.

حول فائدة الاقوال والاعمال التي يقوم بها جنرالات الجيش الكبار ـ من موفاز وحتى يعلون ونفيه ـ فان الايام ستثبت أن استمرار «الظهور» هناك هو الدليل على أننا لم نعمل ما يكفي لاستئصال الظاهرة.

غدا «عيد المساخر»

الدعاية الانتخابية متخفية منذ اسبوع. اولمرت، نتنياهو وبيرتس قد وضعوا أقنعة من هم ليسوا «أصحاب الترحيل»، بل هم من ذوي «اخلاء ـ تعويض»، وبدلا من «الخوف من الاجانب» لـ «الصراع على لقمة العيش» و«التطعيم» لـ «الرصاصة» والـ «الطحالب» في حائط مشاكلنا لـ «حائط المبكى»، فالمسألة التي نريد اختيارها هي «ما يُقال، أم أن كل هذا من اجل استمرار الاحتلال».

ياعيل غبيرتس
كاتبة في الصحيفة
(يديعوت احرونوت) 2006/3/12